(المدى) تحاور رئيس مجلس شورى الحزب الاسلامي العراقي الدكتور محسن عبد الحميد

مطلوب من الجميع التوجه نحو جبهة إنقاذ وطني لإنهاء التمزق والتفرق

تعقد العملية السياسية ليس ابن اليوم انما هو ناتج من سلسلة اخطاء مقدماتها قبل الاحتلال

حاوره / عبد الرزاق المرجاني - هشام الركابي
تصوير / نهاد العزاوي

-تشهد الساحة العراقية تطورات واحداثاً ذات تأثير واضح على مجريات العملية السياسية ، و(المدى) تواصل تسليط الضوء على مواقف الكتل السياسية من خلال اللقاءات التي تجريها مع قادتها.. واليوم تلتقي مع الدكتور محسن عبد الحميد احد السياسيين البارزين في البلاد الذي احتل منصب عضو مجلس الحكم بعد سقوط نظام صدام حسين بل كان ضمن مجموعة الرئاسة فيه وترأس الحزب الاسلامي العراقي الذي يعد من القوى السياسية العاملة الان على الساحة المحلية ثم حدث تطور في تشكيلة الحزب فشغل موقع رئيس مجلس الشورى فيه الذي استحدث مؤخراً.. فكان هذا الحوار.

(المدى) كيف يرى الدكتور محسن عبد الحميد مجريات العملية السياسية القائمة في العراق وما تقييمكم المشاورات الجارية بين قادة القوى السياسية حول تشكيل الحكومة المقبلة؟

-في الحقيقة ان تعقد العملية السياسية ليس ابن اليوم انما هو ناتج من سلسلة خاطئة مقدماتها قبل الاحتلال ونتائجها بعد الاحتلال، الامور لم تحسب حسابات جيدة قبل الاحتلال وبعد ذلك اراد كل طرف ان يحصل على مايريد، فظهرت التناقضات وبدأ هذا الخطا واضحاً منذ تشكيل مجلس الحكم عندما بني على اساس الطائفية والعرقية ولم يبن على اساس النظرات السياسية حتى تتبلور الامور في العراق من الحسن الى الأحسن فكانت النتيجة ازدياداً في التدمير الذي لحق بالمجتمع العراقي والدولة العراقية وتفاعل العقد التي نواجهها اليوم في استكمال العملية السياسية فالوضع العراقي اليوم يستدعي ان تكون التيارات والاحزاب السياسية مدركة لحقيقة الواقع الذي يمكن حين يخلص الجميع ان يؤدي ذلك الى الوحدة اما إذا لاحظ كل طرف مصلحته فانه يؤدي الى التمزق، والجهود الان تتواصل حقيقة للوصول الى حالة من الوحدة الوطنية او حكومة وحدة وطنية حقيقية والا فالمستقبل العراقي (ان لم يتم هذا الاتفاق) فهو مستقبل مشوب بكثير من التشاؤم.

(المدى) ما رايكم بالازمة استقرار الوضع على الرغم من اننا لا ننكره ولكن لايمثل حقيقة وجود هذه القوى على لارض، اما اذا جئنا الى اداء الحكومة السابق فلاشك اذا كنا منصفين لا يمكن ان نقول ان الحكومة السابقة مسؤولة من كل شيء و لكن ايضا لا تنجو من المسؤولية الكبيرة فهذه الحكومة لم تستطع ان توجد الامن للمواطنين ولم تستطع ان تتوجه اتجاها وحدويا من اجل تجميع العراقيين واشعارهم بان هذه الحكومة لهم وليست لطائفة معينة ولو رجعنا الى مواقف بعض القوى السياسية فيها لوجدنا انهم يأخذون على هذه الحكومة بأنها حكومة قادها الاستبداد الشخصي ولم تف بالاتفاقيات المبرمة بينها وبين الجانب الكردي، وان الاتجاه الخاص تغلب على ذلك اضافة الى اتهام بعض الوزراء بالتقصير وعدم الاحساس بالمسؤولية . لذا فان المواقف اصبحت واضحة ازاء اداء حكومة الجعفري.

(المدى) ما تعليقكم حول تدخل السفارة الامريكية بالمشاورات السياسية الجارية بشان تشكيلة الحكومة المقبلة؟

-لاشك ان الاحتلال وقع في اخطاء كثيرة جدا فالان كانهم يريدون ان يبرئوا انفسهم في الدعوة الى اعادة التوازن الى المجتمع العراقي لانهم يقولون اذا لم تتم اعادة التوازن الى المجتمع العراقي لن نستطيع الخروج من هذا المستنقع الذي صنعناه ووقعنا فيه وجانب من هذا صحيح حيث لا يمكن ان تسلم وزارة الداخلية بعمومها الى ميليشا من المليشيات وهذا دقيقا لان ما جرى مرتبط ارتباطا قويا بما حدث في نفس اليوم بشكل منظم في انحاء العراق كافة في الدخول إلى بيوت اهل السنة والتعرض الى المساجد وهذا الذي حدث، يجب الوقوف امامه لكشف ابعاد هذه المؤامرة التي ارادت ان تزج بالبلاد في حرب اهلية، وشعبنا لا يريد مثل هذه الحرب فما نراه هو ليس من قيم وسلوكيات وإرادة الشعب العراقي بل هو من تدبير قوى فوقية خارجية وداخلية تتصارع في العراق والذي يقتل هو من الابرياء وهذه مؤامرة كبيرة ابتدات من سامراء وان الايادي التي ارتكبت الجرم هناك نفسها هي من قامت في بغداد بتدمير المساجد وحرق المصاحف فالسنة لا يقومون بهذه الاعمال كما ان الشيعة لا يتعرضون الى المساجد لان الجميع هم مسلمون ومتعايشون منذ زمن طويل. وهذا هو ملخص المشكلة، فكيف تجري هذه القضية حين يفجر مقام في سامراء وتجري في نفس الوقت في بغداد اعمال عنف وقتل لابناء السنة لذا يجب ان يتعاون الجميع في معرفة الحقيقة والا سيخرج الكل بخسارة كبيرة.

(المدى) هل تتوفر الامكانيات الضرورية للحكومة القادمة في تنفيذ برنامجها على الصعيد الأمني؟

-نقول ان الجانب الامني اخفق اخفاقا شديدا داخلا وخارجا وهذا مسؤول عنه الاحتلال والمطامع التي كل طرف حريص في ان يصل اليها لذا فان الوضع الامني وكذلك خراب البلد وعدم اعماره الى الان لابد ان -ان الجانب الامني يشمل كل هذه القضايا والاسس والامور جميعها مترابطة لان الامن لايتحقق بفرض القوة بالسلاح وانما الامن هو الامن الاجتماعي والاقتصادي والقضاء على البطالة وضبط الحدود وحل المليشيات، وهذه كلها مترابطة ان لم تتم بصورة واضحة في المنهاج الوزاري الذي يجب ان يتفق عليه الجميع، نحن اطلعنا على جميع البيانات التي اصدرتها القوى السياسية وهي جميعها كانت مشجعة وجيدةعلى الصعيد النظري لكن يجب ان ترى هذه المطالب على ارض الواقع لان الامن في العراق يجب ان يعالج معالجة فاعلة.

(المدى) ما المشروع الانسب حول وجود القوات الاجنبية في العراق ؟

-لا احد في العراق الان يطالب القوات المحتلة ان تغادر البلاد فورا لان الوضع الامني متردد كما اننا في مؤتمر القاهرة التحضيري قلنا ان قوات الاحتلال يجب ان تضع جدولا زمنياً للانسحاب إلى جانب تسليح واعداد القوات الامنية العراقية بصورة صحيحة وهذه الجدولة مهمة جدا لاستقرار الوضع الامني في بلادنا اضافة الى ان الشعب العراقي شعب عريق يرفض في سلوكه ومبادئه الاحتلال لكن اعلان جدول للانسحاب خلال عام او عامين واعداد الجيش العراقي يمكن ان نقول ان هذه المعادلة ستكون متوازنة وصحيحة وتصل بنا الى نتيجة افضل.

(المدى) تصاعدت حالات الفساد الاداري والمالي.. اين تضعون الاسباب التي ادت الى استشرائه وانتشاره في المؤسسات الحكومية؟

-لاشك ان الفساد الاداري مسلسل بدأ منذ فرض الحصار على العراق حيث بدأ الفساد الاداري في مختلف نواحي المجتمع العراقي وكان هذا مقدمة لفساد اكبر في داخل الوزارات الحكومية وقد استشرى ووصل الى بعض الوزراء الذين عندهم وكلاء وعملاء في الخارج فانهم لا يعطون العقود الا لمن يدفع لهم اكثر. وكلها جاءت نتيجة لعدم استقرار الحكم إضافة الى عدم وجود الاختيارات الصائبة في ايجاد العناصر النزيهة والكفوءة في احتلال المناصب الحكومية. وما جرى كان مبنياً على اسس حزبية وجهوية وفئوية، وللاسف اذا لم يتم معالجة هذا المرض بصورة دقيقة فان هذا الوباء سينتشر ويؤدي بالبلاد الى الخراب.

(المدى) ما رأيكم بمبدأ المحاصصة في الأطر الوظيفية وما رايكم في شكل مؤسسات الدولة وما يجب ان تكون عليه ؟

-في الحقيقة ان هذه القضية هي الطامة الكبرى وقاصمة الظهر بان تكون الوزارة الفلانية حصة لحزب معين لانه سيقوم باقصاء الاخرين ويفرغها من مكونات الشعب المختلفة ويسخرها لحزبه فقط وهذا الذي حصل مع الاسف الشديد وهناك العديد من تلك الوزارات الان ولدينا وثائق وادلة على ذلك. اذن هذا الاقصاء مدمر ويجب ان لايستمر، نحن عندما شكلنا الهيئة الرئاسية في مجلس الحكم قلنا ان الوزير ينتمي الى تيار معين ولكن الوزارة تبقى للعراقيين ولأهل الكفاءات ولأهل النزاهة واذا بنا نواجه بعد اسابيع ان بعض الوزراء حالما جاءوا الى مواقعهم الادارية اصدروا بيانات تطهير وجعلوا من الوزارات واجهات حزبية او واجهات طائفية وهذا جانب كبير من جوانب التدمير الذي الحق بالمجتمع العراقي.

(المدى) ما موقفكم من المليشيات التابعة لبعض القوى السياسية؟

-ان وجود مليشيات او قوة في اي مجتمع غير قوة الحكومة هو خطأ كبير جدا ولذلك نحن في الحزب الاسلامي العراقي منذ تشكيل مجلس الحكم والى اليوم ندعو الى حل المليشيات في المجتمع لان هذه المليشيات تقود البلد الى حرب اهلية لان المصالح تتقاطع بوجودها فان مهابة الحكومة تختفي ولا يوجد لها مكان وستتحكم هذه المليشيات بالسياسة العامة وستدمر المجتمع وهذا الذي حصل ويحصل لذلك فان الطامة الكبرى في مجتمعنا هي وجود قوى ومجموعة مسلحة متنوعة لا تجعل من خطواته تسير نحو الوحدة واعتقد ان وجود مليشيا في طرف سيؤدي حتما بالآخرين إلى الدفاع عن انفسهم والحل الوحيد هو دخول الجميع في ميثاق شرف وطني في الغاء المليشيات والاعتماد على قوة الدولة سواء في الجيش او الشرطة و يجب ان تقوم اجهزة الدولة على توازن دقيق بين اطراف الشعب ويجب ان لاتكون القوى الامنية حكرا على طرف او جهة معينة لان هذا سيؤدي الى خراب البلد وتدميره.

(المدى) كيف نواجه التدخلات الاقليمية في الشان العراقي ؟

-يجب ان نعترف ان هنالك تدخلات من دول الجوار في الشان العراقي ولوترك العراقيون وحدهم فان هناك الكثير من المشاكل ستنتهي لكن هذه التدخلات موجودة وقطع دابرها هو في اقامة حكومة قوية ومتراصة إضافة الى وحدة المجتمع ولو تشكلت وزارة قوية تمثل جميع العراقيين وأعيد التوازن في العراق حينذاك ممكن ان نقيم علاقات مع دول الجوار على مبدأين: الاول ان نبني هذه العلاقات على افضل واسمى ما يمكن ان تبنى، نحن جميعنا اخوة كلنا ننتمي الى امة واحدة ويربطنا دين واحد هوالاسلام والمبدأ الثاني : من الممكن ان تتعمق هذه العلاقات عبر توثيق المصالح المشتركة من اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري مع هذه الدول، اذن لابد ان نبني علاقتنا على افضل ما تكون لكن يجب ان نعلم هذه الدول باننا لن نقبل ان تتدخل في الشان العراقي تدخلا سلبيا فكل الدول المجاورة تحاول ان تحقق مصلحتها على حساب شعبنا بالاتفاق مع تيار معين او حزب معين او قومية معينة وانا اعتقد ان وحدة الشعب العراقي في المستقبل ستتعرض الى هزات كبيرة ويمكن لا سامح الله ان تؤدي الى التمزق اذا ظلت دول الجوار تتدخل في الشأن الداخلي واذا استرجع العراقيون وحدتهم حين ذلك ستحترم دول الجوار ارادتهم.

(المدى) ما رؤيتكم للفدرالية وكيف تقيمون المطالب التي تنادي بها بعض القوى السياسية في اقامة فدراليات في الجنوب والوسط ؟

-نحن نقول ان فدرالية الاكراد لها اسس منطقية في الوقت الحاضر حيث انهم يمثلون قومية معينة تسكن في مكان واحد ومنذ زمن طويل هذه القضية اخرت تقدم الشعب العراقي لانها لم تحل حلا معقولا ففي عام ١٩٩١ تشكلت إدارة قادة الاقليم واصبحت معالمها واضحة وحدودها واضحة وجميع العراقيين لا يستطيعون ان ينقضوا هذا الوضع ففدرالية المناطق الكردية هي اعتراف بالواقع الموجود. اما الفدراليات الاخرى التي تدعو لها بعض القوى السياسية والادارية لبلد صغير مثل العراق ولشعب واحد يسمى بالشعب العربي عاداته واحدة وتقاليده واحدة ومصالحه واحدة فلماذا مثل هذه الفدراليات التي ستبتعد عن بعضها البعض ويمكن ان تكون طريقا للتمزق فيما بعد، لاسيما ان الشعب العراقي يخضع لتاثيرات خارجية من جميع الاطراف لذا نحن نعتقد ان اقامة الفدراليات في عدد من المناطق العربية ليست منطقية ولا تنبني على اسس واقعية وهي طريق للتمزق في المستقبل، وموضوع تقسيم العراق موضوع قديم في الكتابات الصهيونية واليهودية وكثير من المشاريع يقول يجب ان نحول العراق الى بلد ممزق من اجل الحفاظ على امن اسرائيل. وبالتالي فان تشكيل فدراليات هنا وهناك هو غير صحيح وخطر كبير على مستقبل الشعب العراقي لكن من الممكن ان نضع ادارات لامركزية او استقلالاً ذاتياً للمحافظات وهو شيء منطقي اما اقامة فدراليات في الجنوب والوسط فانه شي خطأ ولايصب في مصلحة الشعب.

(المدى) هل مسالة تأخير انعقاد الجلسة الاولى للبرلمان حالة صحية ام ماذا ؟

-نعود مرة اخرى الى الخلل الماضي لان هذه الاوضاع هي نتيجة للاخطاء السابقة التي نتج عنها ترسيخ الطائفية والمحاصصة اضافة الى ماخلفته الانتخابات من تداعيات وجميعها اجتمعت وعملت على اعاقة انعقاد البرلمان، والا فلو كانت الاوضاع طبيعية فلماذا يتأخر انعقاد البرلمان؟ ان المجلس النيابي لو عقد يتطلب منه ان ينتخب الهيئة الرئاسية وتشكيل الحكومة والان لم تتفق القوى السياسية على المنهاج الوزاري او تشكيلة الحكومة النهائية، وهذا خلل كبير جدا وهي سلسلة من الاخطاء التي تتولد يوم بعد اخر وجميعها تقف بالتالي امام مصلحة الشعب العراقي.

(المدى) ما تصوراتكم حول تشكيل ما مجلس الحل والعقد الذي دعت اليه بعض القوى السياسية مؤخراً؟

-انا ارى ان هذا الموضوع هو شيء جيد ان حصل لانه قريب من ما يسمى بمجلس الاعيان الذي يشكل من اولي الرأي وذوي المعرفة السياسية والشخصيات الحكيمة والعاقلة في البلد، لانه سيكون مجلساً استشارياً يعطي الحلول ويضع هذه الحلول امام مؤسسات الدولة، لكن هذه الفكرة لم تختمر بعد في اذهان السياسيين لانهم ما زالوا منشغلين حول البرنامج الحكومي ومسالة تغيير مرشح الائتلاف لرئاسة الوزراء.

(المدى) كيف تقيمون النتائج التي خرج بها مؤتمر القاهرة التحضيري؟

-انا اعتقد ان النتائج التي خرج بها مؤتمر الحوار في القاهرة كانت جيدة وقد كنت احد الحاضرين ومن الاعضاء الذين قاموا بصياغة البيان الختامي لذا لو تشكلت الحكومة المقبلة ممثلة من الجميع بمنهاج موحد حينئذ لاتبقى حاجة لعقد مثل هذا المؤتمر ولكن ممكن ان يتحول المؤتمر بعد تشكيل الحكومة الى مؤتمر لكيفية تعاون الدول العربية وكيفية تقديم المساعدة الى المجتمع العراقي. وان شعبنا موحد ولا يحتاج الى جهات تدعو الى توحيده.

(المدى) ما مهامكم حالياً في الحزب الاسلامي ؟

-انا الان اترأس مجلس شورى الحزب الاسلامي العراقي وعندنا مؤسسات وحزبنا حزب مؤسسي وليس حزبا شموليا، ومجلس شورى الحزب الاسلامي هو اقرب واشبه مايكون بالمجلس التشريعي وهو يقوم بوضع السياسات العامة للحزب وهذا المجلس هو اشبه مايكون بالسلطة التشريعية، وظن البعض انني تعرضت الى عقاب وتم ابعادي عن رئاسة الحزب لكن منصبي الان هو اعلى منصب في الحزب. وحزبنا حزب مستقل ولا توجد لدينا مليشيا ونؤمن بالمقاومة السياسية ولا نحمل السلاح.. ولقد تعرضنا للمهاجمة من قبل العديد من القوى والتيارات السياسية ممن لديها وجهات نظر تختلف معنا في هذه المسالة أو تلك لكننا لم نرد وبياناتنا واضحة وتدعو الى الوحدة ونبذ العنف والعمل على بناء البلاد.

-التناقضات بدأت منذ تشكيل مجلس الحكم عندما بني على أسس طائفية وعرقية

-الداخلية لم تستطع ان تحل المشكلة الامنية كونها عائدة لجهة واحدة

-يجب ان نضع جدولاً زمنياً لانسحاب القوات المحتلة إلى جانب تسليح واعداد القوات العراقية

-المحاصصة الطامة الكبرى وقاصمة الظهر ووجود الميليشيات خطأ كبير جداً

-نؤمن بفدرالية اقليم كوردستان ونعد تشكيل فدرالية الجنوب والوسط والغرب خطر على مصلحة الشعب

القوى السياسية تصف اداء حكومة الجعفري بالاستبداد الشخصي وعدم الايفاء بالاتفاقيات المبرمة بينها وبين الجانب الكردي

السياسية التي اثيرت مؤخرا حول مطالبة القوى السياسية بتغيير مرشح الائتلاف الدكتور ابراهيم الجعفري من رئاسة الوزراء وبنظركم اين يكمن الاستحقاق الانتخابي من هذه العملية؟

-في البداية اقول ان الانتخابات لم تجر في العراق بصورة صحيحة حيث ظهرت عمليات تزييف وخروقات كبيرة جدا في مناطق متنوعة من العراق لذا فانا اعتقد ان مسالة الاستحقاق الانتخابي لا تأتي بالدرجة الاولى في الذي حصل، لذلك فان وزارة الداخلية لكونها عائدة لجهة واحدة لم تستطع ان تحل المشكلة الامنية في العراق، وهذا امر اضطر له الاميركان نتيجة لضغوط التيارات والطوائف الاخرى وقد اعترفوا بوجود خلل لابد ان يتم اصلاحه.

(المدى) ما تحليلكم لما جرى في سامراء والازمة التي كادت تعصف بالبلاد وتقودها الى حرب اهلية مهلكة ؟

-ان الذي حدث في سامراء يجب ان يحقق فيه تحقيقا يدفع الجميع الى تشكيل او التوجه نحو جبهة الانقاذ الوطني والا اذا استمررنا على هذا التمزق والتفرق وكل يدعو الى ليلاه كما يقال فاننا لن نستطيع ان ننقذ العراق من هذا الخراب والدمار ونفي بالخدمات لهذا الشعب المنكوب على يد الاحتلال وبيد التمزق الداخلي .

(المدى) هل تعتقد ان الحكومة المقبلة سوف ستتمكن من معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟